Al-Adab Journal **Issue. No (153) (June) 2025**

E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

The Impact of Oil on the Emergence of Regional Conflict in the Gulf Region : "The Buraimi Oasis as a Model" During the Period 1946-1974

Subaiha Rashid Mohammed Alketbi
U22105028@sharjah.ac.ae
Assistant Professor Saif Mohammed Al Bedwawi
smalbedwawi@sharjah.ac.ae
University of Sharjah, College of Arts, Humanities, and Social Sciences – Department of History and Islamic Civilization

Copyright (c) 2025 **Subaiha Rashid Mohammed Alketbi, Assistant Professor Saif Mohammed Al Bedwawi (PhD)**

DOI: https://doi.org/10.31973/ddaxd065

This work is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License.

Abstract:

This paper aims to identify the reality of the relationship between rhetoric and creative thinking, in that the rhetoric material represents the process of building the human personality through the formulation of standards and scales that help the person to measure the level of

This study examined the impact of oil on the emergence of regional conflict in the Arabian Gulf, using the Buraimi Crisis (1946-1974) as a case study. The study sought to highlight oil's pivotal role in fueling the conflict between regional and international powers over the strategically and economically important Buraimi Oasis. The study adopted a historical approach, examining sources and historical documents related to the crisis. The study concluded that the discovery of oil in Buraimi transformed it into a focal point of conflict, as Saudi Arabia, Oman, and Abu Dhabi sought to assert control over it, with the support of international powers such as Great Britain. The study also highlighted the role played by Sheikh Zayed bin Sultan Al Nahyan in peacefully resolving the crisis through his intensive diplomatic efforts. The study concluded that oil was a critical factor in the emergence of regional conflict in the Gulf region and emphasized the importance of diplomacy and dialogue in resolving disputes.

Keywords: Buraimi Crisis, oil, regional conflict, Arabian Gulf, Sheikh Zayed bin Sultan Al Nahyan, diplomacy.

E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

أثر النفط في ظهور الصراع الإقليمي في منطقة الخليج "واحة البريمي أنموذجا" المدة ١٩٤٦ – ١٩٧٤

الباحثة صبيحة راشد محمد الكتبي
جامعة الشارقة– كلية الآداب والعلوم الإنسانية– قسم التاريخ والحضارة الإسلامية
U22105028@sharjah.ac.ae

أستاذ مساعد الدكتور سيف محمد البدواوي
جامعة الشارقة– كلية الآداب والعلوم الإنسانية– قسم التاريخ والحضارة الإسلامية
smalbedwawi@sharjah.ac.ae

(مُلَخَّصُ البَحث)

تناولت هذه الدراسة أثر النفط في ظهور الصراع الإقليمي في منطقة الخليج العربي، متخذةً من أزمة البريمي (١٩٤٦–١٩٧٤) نموذجًا، وقد هدفت الدراسة إلى إبراز الدور المحوري الذي لعبه النفط في تأجيج الصراع بين القوى الإقليمية والدولية على واحة البريمي، ذات الأهمية الاستراتيجية والاقتصادية.

واعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي، من خلال استقصاء المصادر والوثائق التاريخية المتعلقة بالأزمة، وقد توصلت الدراسة إلى أن اكتشاف النفط في البريمي حوّلها إلى بؤرة صراع، حيث سعت السعودية وسلطنة عمان وإمارة أبو ظبي إلى بسط سيطرتها عليها، بدعم من قوى دولية كبريطانيا.

كما أبرزت الدراسة الدور الذي لعبه الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان في حل الأزمة سلميًا، من خلال جهوده الدبلوماسية المكثفة، وخلصت الدراسة إلى أن النفط كان عاملًا حاسمًا في ظهور الصراع الإقليمي في منطقة الخليج، وأكدت على أهمية الدبلوماسية والحوار في حل النزاعات.

الكلمات المفتاحية: أزمة البريمي، النفط، الصراع الإقليمي، الخليج العربي، الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، الدبلوماسية.

المقدمة

كانت أزمة البريمي في خمسينيات القرن الماضي نزاعًا إقليميًا معقدًا نشأ بسبب اكتشاف النفط في واحة البريمي ذات الأهمية الاستراتيجية، وشارك في هذا الصراع كل من المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان وإمارات الساحل المتصالح (التي أصبحت الآن جزءًا من دولة الإمارات العربية المتحدة)، وأدت بريطانيا دورًا مؤثرًا نظرًا لمصالحها الاستعمارية في المنطقة، ونشأت الأزمة من نزاع حدودي طويل الأمد وتفاقمت بسبب الرغبة في السيطرة على موارد النفط القيمة (Office of the Historian, 2024).

E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

ومن هنا، شهدت واحة البريمي صراعًا شديدًا بين العديد من القوى المحلية والدولية، وذلك نظرًا لأهميتها الشديدة، خصوصا بعد اكتشاف آبار النفط بها في بدايات القرن العشرين الأمر الذي أسفر عن دخول العديد من الأطراف، كالمملكة العربية السعودية وسلطنة عمان، وإمارة أبو ظبي إقليميا، وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية دوليا، فهي مثلت مرحلة الذروة في الصراع الحدودي في الركن الجنوبي الشرقي من شبه الجزيرة العربية، وكانت هذه الأزمة أكثر وضوحًا بعد عام (١٩٤٩)، ورغبة الشركات الأمريكية والبريطانية بتقاسم الامتيازات في المنطقة؛ مما أدى إلى تقارب مصالحهم السياسية والاقتصادية، وتأجيجهم للنزاعات بين الأطراف العربية.

وقد كانت أزمة البريمي – وغيرها من الأزمات في المنطقة – نتيجة لعاملين أساسيين، العامل الأول وهو ظهور الحدود بين دول الخليج العربي؛ حيث تدخلت القوى الأجنبية؛ لترسيم الحدود في المنطقة؛ ومن ثم بدأت الصراعات حول تلك الحدود. وهذا الأمر نتج عنه محاولة كل قوة السيطرة على المناطق الأكثر غنى والأهم من الناحية الاستراتيجية، وبالطبع فإن واحة البريمي على درجة عالية من الأهمية من الناحيتين.

أما العامل الثاني فهو الثروات الطبيعية وفي مقدمتها ظهور النفط في المنطقة، وفي تلك الفترة كان النفط– ولا زال– له أهمية كبيرة على المستوى الدولي، وشكل الحصول عليه مطمع للقوى العالمية، وهذا ما يتضح من بداية الصراع على منطقة البريمي الذي ظهر كنتيجة للخلافات حول امتيازات النفط.

وقد مر هذا الصراع بالعديد من المراحل تم استخدام فيه أكثر من وسيلة منها اللجوء للقوة؛ حيث شهدت الأحداث بعض المعارك بين أطراف محلية ودولية تتنافس للسيطرة على هذه الواحة، ثم جاءت المفاوضات والتفاهمات الدولية والمحلية لتضع حدا لهذا الصراع، وقد أشار سلمان (Salman، ٢٠٢٢) إلى أن حل نزاع البريمي كان بمثابة تسوية للعديد من المطالبات الإقليمية المترابطة التي تغيرت أهميتها نتيجة للتحولات في المشهد الجيوسياسي، والتخلي الجزئي عن الموروثات التاريخية مقابل الأمن والاستقرار (Salman، ٢٠٢٢).

أولًا: أهمية البحث

تتضح أهمية الدراسة في النقاط التالية:

– أهمية واحة البريمي الاستراتيجية نظرا لموقعها التاريخي مما جعلها محل للصراع بين العديد من القوى الوطنية والدولية.

– الأهمية الاقتصادية لواحة البريمي وعلى وجه الخصوص بعد اكتشافات النفط فيها وما نتج عن ذلك من صراعات من أجل السيطرة عليها.

E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

– تبرز الدراسة أثر المصالح في توجيه الأحداث سواء كانت مصالح القوى المحلية التي كان لها دور في الأحداث أم القوى الأجنبية التي تدخلت بتوجيه من مصالحها وساهمت بشكل كبير في ظهور الصراعات حول واحة البريمي.

– تتناول الدراسة فترة تاريخية على درجة كبيرة من الأهمية وهي فترة لم تكن الحدود بين الدول قد استقرت وبالتالي شهدت العديد من المناطق الحدودية صراعات كبيرة كان أخطرها الصراع في البريمي.

ثانيًا: إشكالية البحث:

كان النفط محور الصراع في منطقة البريمي في الفترة الممتدة من (١٩٤٤– ١٩٧٤)؛ حيث هدفت القوى المتصارعة إلى السيطرة على مناطق استخراج النفط، والتي هددت أمن واستقرار المنطقة، وكذلك أثرت في الأوضاع الاقتصادية والسياسية، والغالب على تلك الأزمات هي التواجد الأجنبي الواضح الذي أسهم بشكل كبير في اشتعال الموقف في جميع الأزمات التي مرت بها المنطقة، ومن بين الأزمات التي شهدتها المنطقة أزمة البريمي التي كانت أنموذج لصراع القوى الإقليمية والعالمية على مناطق النفط في منطقة الخليج العربي، وتكمن مشكلة الدراسة في الإجابة عن السؤال الرئيس الآتي:

– ما دور النفط في ظهور الصراعات وتطورها في واحة البريمي (١٩٤٦ حتى ١٩٧٤م)؟

ويتفرع عن هذه الإشكالية لتساؤلات الآتية:

١. ما الأهمية الاستراتيجية والاقتصادية لواحة البريمي؟
٢. ما هي القوى المتصارعة حول منطقة البريمي في الفترة من ١٩٤٦– ١٩٧٤؟
٣. كيف بدأت التحركات السعودية نحو واحة البريمي؟
٤. ما موقف بريطانيا من التحركات السعودية نحو واحة البريمي؟
٥. ما الموقف العماني من التحركات السعودية في واحة البريمي؟
٦. ما أشكال المساندة الأجنبية لأطراف الصراع في واحة البريمي؟
٧. ما دور الشيخ زايد رحمه الله في حل أزمة البريمي؟

ثالثًا: أهداف البحث

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

– بيان الأوضاع السياسية التي كانت سائدة والتي أسهمت في ظهور الصراع في واحة البريمي.

– إظهار قيمة النفط التي أدت إلى محاولة القوى الدولية السيطرة عليه من خلال حلفائهم من القوى الإقليمية في واحة البريمي أثناء فترة الدراسة.

E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

– التناول التاريخي للأحداث التاريخية التي أدت إلى مشكلة البريمي كنموذج للصراعات الإقليمية التي نتجت عن محاولات السيطرة على مناطق استخراج النفط.

– تحليل الأحداث التاريخية لتفسير الأهداف التي وجهت تحركات القوى الإقليمية والدولية أثناء تلك الأحداث.

– معرفة كيفية انتهاء الأزمة والأسباب التي دفعت الأطراف نحو السعي إلى إنهائها.

– بيان دور الشيخ زايد رحمه الله في حل أزمة البريمي.

رابعًا: منهج البحث:

تعتمد الدراسة على المنهج التاريخي، ووفقًا لسويسي (٢٠٢٣) يعد المنهج التاريخي من الأدوات الأساسية لفهم واستكشاف الحقائق، وقد اعتمده العديد من المفكرين والفلاسفة على مر العصور؛ لذا تم الاعتماد عليه في الدراسة الحالية من أجل استقصاء كافة المعلومات المتعلقة بأثر النفط في ظهور الخلافات الحدودية على واحات البريمي وإخضاعها للنقد والتحليل من خلال جمع الحقائق والمعلومات من السجلات والوثائق والمصادر المثبتة خلال الحقبة الزمنية من (١٩٤٦-١٩٧٤).

خامسًا: نطاق البحث

– يتمثل نطاق الموضوع بأثر النفط على ظهور الصراع الإقليمي في منطقة الخليج العربي وذلك من خلال التناول التاريخي لأحداث أزمة البريمي خلال المدة ١٩٤٦-١٩٧٤.

– تقتصر الدراسة على منطقة البريمي والمناطق الإقليمية الداخلة في الصراع وهي المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان وإمارة أبو ظبي.

– تقتصر الدراسة على المدة من ١٩٤٦– ١٩٧٤، وكذلك بعض المدة السابقة التي تحتاج إليها الدراسة كمقدمات تاريخية للأحداث.

سادسًا: الجانب النظري والدراسات السابقة

أولًا: الدراسات السابقة

ركزت عدد من الدراسات السابقة على الجوانب المختلفة للعلاقات السعودية العمانية، وخاصة ما يتعلق بالخلافات والنزاعات حول منطقة البريمي، وتناول بعض الباحثين الأحداث السياسية والتدخلات الخارجية، في حين ركز آخرون على الوثائق التاريخية والأطماع الإقليمية، وفيما يلي أمثلة على هذه الدراسات:

هدفت دراسة العنقري (٢٠٠٧) بعنوان "اتفاقية البريمي بين الدولة السعودية الثانية وسلطنة مسقط وعمان ١٢٦٩ هـ – ١٨٥٣م" إلى دراسة العلاقات السعودية العمانية في القرن الثالث عشر الهجري التاسع عشر الميلادي من خلال استعراض اتفاقية البريمي التي

أُبرمت بين الدولة السعودية الثانية وسلطنة مسقط وعمان، وقامت الدراسة بتقديم عرض شامل للأحداث التاريخية التي صاحبت العلاقات بين الطرفين، مع التركيز على النفوذ السعودي في منطقة البريمي، والذي ظهر بشكل جلي من خلال حملة الأمير عبد الله بن فيصل على البريمي، وتناولت الدراسة بشكل معمق تطور هذه العلاقات والنزاعات التي نشأت بين الدولتين، مع إشارة إلى الأسباب التي دفعت كلا الطرفين إلى توقيع الاتفاقية، ودور هذه الاتفاقية في توطيد أو تدهور العلاقات في تلك الحقبة التاريخية.

كما هدفت دراسة العمري (٢٠١٢) بعنوان "التدخل السعودي في الشؤون العمانية ١٩٥٢-١٩٦٠: دراسة وثائقية" إلى توضيح الموقف السعودي تجاه أبرز الأحداث والقضايا في سلطنة عمان خلال فترة الخمسينيات من القرن العشرين، وتناولت الدراسة في بدايتها التدخل السعودي في الأراضي العمانية في منطقة البريمي عام ١٩٥٢، وما تلاه من ردود فعل سياسية من قبل السلطان والإمام والحكومة البريطانية، كما ركزت الدراسة على السياسة التي تبنتها السعودية تجاه طرفي النزاع في عمان، وهما السلطنة والإمامة، وسلطت الضوء على الدعم الذي قدمته السعودية للإمام وأتباعه، بالإضافة إلى شيوخ القبائل وبعض أبناء الشعب العماني، كما استعرضت الدراسة بشكل وثائقي السياسة الخارجية السعودية تجاه عمان في هذه الفترة الحرجة، وكيف أثرت هذه التدخلات على العلاقات بين البلدين.

وتناولت دراسة الحميداوي (٢٠٢١) بعنوان "الأطماع السعودية في عمان في عهد الأمير عبد العزيز بن محمد آل سعود ١٧٦٥ و١٨٠٣م" الجذور التاريخية لمحاولات المملكة العربية السعودية السيطرة على واحة البريمي خلال المدة الممتدة بين عامي ١٧٦٥ و١٨٠٣م، ركزت الدراسة على أسباب ودوافع هذه الأطماع السعودية في عمان، وعلى كيفية تصدي بعض القبائل العمانية للقوات السعودية التي كانت تسعى إلى توسيع نفوذها في المنطقة، كما تطرقت الدراسة إلى تفاعل بعض القبائل العمانية مع الدعوة الوهابية، واستعرضت بشكل مفصل الدور الذي لعبته بريطانيا في مواجهة التحركات السعودية للسيطرة على عمان، مما شكل عاملاً مؤثراً في مجريات الأحداث في تلك المدة.

وهدفت دراسة علوش (٢٠٢٢) إلى تسليط الضوء على دعم المملكة العربية السعودية للإمام غالب بن علي بعد توليه الإمامة عام ١٩٥٤، تناولت الدراسة بشكل موسع أسباب هذا الدعم السعودي، وذلك من خلال استعراض العلاقات السعودية العمانية حتى عام ١٩٥٥، إضافة إلى موقف المملكة من الأوضاع السياسية في عمان في الفترة بين ١٩٦٥ و١٩٧١، وأوضحت الدراسة كيف أثرت الأوضاع السياسية والاقتصادية في عمان على دعم السعودية للإمامة، وخاصة في ظل انعزال عمان عن العالم وتأثير تلك الظروف على قيام

E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

الثورات ضد حكم السلطان سعيد بن تيمور[1]، كما استعرضت الدراسة بشكل مفصل العلاقات بين السعودية والإمامة والمعارضة العمانية، وكيف أثرت تلك العلاقة على العلاقات السعودية مع السلطنة، مع إشارة إلى موقف بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية من الصراع في عمان.

وأخيراً، تناولت دراسة الكاسبي والعذوبية (٢٠٢٣) بعنوان "أزمة واحة البريمي العمانية في منتصف القرن العشرين: دراسة في النشأة والمآلات" نشأة أزمة البريمي وتطورها على المستويين الإقليمي والدولي، وهدفت الدراسة إلى تتبع أبرز الأحداث التي أدت إلى تطور أزمة البريمي، واستعرضت أهم الأدوار التي لعبتها القوى الكبرى مثل بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية في النزاع على المنطقة، كما أوضحت الدراسة أن تدخلات تلك الدول لم تكن فقط بسبب النزاعات الإقليمية، بل بسبب الأطماع الاقتصادية، ولاسيما فيما يتعلق بالنفط، وسلطت الدراسة الضوء على كيفية تضارب مصالح الدول الكبرى في المنطقة، مما أسهم في تأجيج النزاع وتطور الأحداث إلى ما وصلت إليه في نهاية المطاف.

من خلال مراجعة الدراسات السابقة التي تناولت العلاقات السعودية العمانية والصراع الإقليمي في منطقة الخليج، يتضح أن منطقة البريمي كانت بؤرة صراع استراتيجي واقتصادي محوري، وتُظهر هذه الدراسات ارتباطاً وثيقاً بين الثروات الطبيعية، خصوصاً النفط، وبين نشوء وتفاقم النزاعات بين الدول والقوى الدولية، وقد أدى اكتشاف النفط في واحة البريمي دورًا رئيسيًا في تأجيج الصراع الإقليمي؛ إذ أصبحت المنطقة محل تنافس بين الأطراف الإقليمية مثل المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان وإمارة أبو ظبي، وكذلك القوى الدولية كالمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية، وبناءً على هذه الدراسات، يمكن القول إن ظهور النفط في منطقة الخليج، ولا سيما في واحة البريمي، كان العامل الأساسي في إشعال الصراع الإقليمي وتكريس التدخلات الدولية، فلم يكن النفط مجرد سلعة اقتصادية، بل كان سببًا لاستراتيجية القوة والنفوذ، ما جعل منطقة البريمي محط اهتمام الأطراف المتنافسة، سواء على المستوى المحلي أو الدولي.

ثانيًا: الجانب النظري:

تعد منطقة البريمي إحدى أبرز المناطق الاستراتيجية في جنوب شرق شبه الجزيرة العربية، وقد أدت دورًا محوريًا في الصراع الإقليمي والدولي على امتيازات النفط بعد اكتشافه في المنطقة، ويعدُّ النفط عاملًا رئيسيًا في توجيه السياسات الإقليمية والدولية حول البريمي

[1] السلطان سعيد بن تيمور هو سلطان عمان من عام ١٩٣٢ إلى عام ١٩٧٠، وقد شهدت فترة حكمه العديد من التحديات، بما في ذلك أزمة البريمي.

E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

خلال المدة من ١٩٤٦ حتى ١٩٧٤، إذ تداخلت مصالح الدول الكبرى مع الأطراف المحلية، ويتناول هذا البحث أثر النفط على تطور الصراعات في واحة البريمي، مع التركيز على دور السعودية، بريطانيا، والشيخ زايد في مجريات الأزمة.

الأهمية الاستراتيجية والاقتصادية لمنطقة البريمي:

تعد منطقة البريمي واحدة من المناطق الحيوية في سلطنة عمان، إذ تتمتع بأهمية استراتيجية واقتصادية بارزة تساهم في تطوير الإقليم وتعزيز التعاون بين الدول المجاورة.

وتتميز البريمي بموقعها الجغرافي الفريد، حيث تقع على الحدود مع الإمارات العربية المتحدة؛ مما يجعلها نقطة التقاء حيوية للتجارة والنقل بين دول مجلس التعاون الخليجي، يسهم هذا الموقع في تسهيل حركة البضائع والأفراد، مما يعزز من دور المنطقة كمركز تجاري مهم (الطفيلي، ٢٠١٣؛ البلوشي، ٢٠١١).

الشكل (١): خريطة البريمي (المصدر: الأرشيف الرقمي للخليج العربي، ٢٠٢٣)

تسعى الحكومة العمانية إلى تعزيز الروابط بين البريمي وبقية المناطق، مما يسهم في تكامل الاقتصاد الوطني وزيادة فرص الاستثمار في المنطقة، وهذا الترابط الإقليمي يعكس رؤية عمان لتطوير البنية التحتية وتعزيز الاقتصاد المحلي (الغافري، ٢٠٢٢؛ الصلتي، ٢٠٢٤). تشمل الاستراتيجيات العمرانية في المحافظة خططًا لتطوير البنية التحتية، مما يعزز من قدرة المنطقة على استقطاب الاستثمارات وتحسين جودة الحياة؛ ومن ثمّ ، فإن الاستثمار في مشاريع البنية التحتية يعزز من التنافسية ويعكس الأهمية الاستراتيجية للبريمي، كما شهدت محافظة البريمي مؤخرًا اهتمامًا كبيرًا من قبل الجهات الحكومية والخاصة في مجالات الاستثمار، حيث تم تنظيم ندوات لمناقشة سبل تعزيز الاقتصاد المحلي وتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة، ويبرز ذلك أهمية المنطقة كمركز رئيسي لجذب الاستثمارات وتنمية الأعمال، وتتعدد القطاعات الاقتصادية في البريمي، إذ تشمل الزراعة والصناعة والخدمات، مما يوفر فرص عمل متنوعة ويسهم في تعزيز الاستقرار الاقتصادي في المنطقة (عمان، ٢٠٢٣؛ وجهات، ٢٠٢٣)، ويعكس هذا التنوع في القطاعات الاقتصادية يعكس قدرة المنطقة على التكيف مع المتغيرات الاقتصادية ويعزز من مكانتها الاقتصادية.

وتشير الدراسات إلى وجود حاجة ملحة لدراسة واعتماد المخطط الهيكلي لمدينة البريمي، وهو ما من شأنه أن يساهم في تحسين بيئة الأعمال وجذب المزيد من الاستثمارات، وتعد هذه الخطوات ضرورية لضمان التنمية المستدامة وتعزيز النمو الاقتصادي في المنطقة، وبشكل عام، تمثل منطقة البريمي نموذجًا يحتذى به في كيفية استغلال الموقع الجغرافي لتعزيز التنمية الاقتصادية والاستراتيجية، مما يجعلها واحدة من المناطق الواعدة في سلطنة عمان.

مقدمات تاريخية لأزمة البريمي:

شهدت واحة البريمي، على مرّ التاريخ، نزاعًا متواصلًا بين سلطنة عُمان والمملكة العربية السعودية، مع تدخلات من إمارة أبو ظبي؛ ففي أواخر القرن الثامن عشر، تمكنت الدولة السعودية الأولى من بسط سيطرتها على الواحة لفترة وجيزة، وهو ما اعتبرته فيما بعد دليلًا على أحقيتها في المنطقة، ومع مطلع القرن التاسع عشر، تجدد الصراع السعودي العماني على البريمي، ليقود الإمام عزان بن قيس في عام ١٨٦٩م حملةً عسكريةً حررت الواحة من النفوذ السعودي، إلا أن الأزمة احتدمت بشكل كبير في منتصف القرن العشرين مع اكتشاف النفط في المنطقة، مما جذب أنظار القوى الإقليمية والدولية، ودفعها للتدخل في هذا النزاع المعقد الذي امتزجت فيه المصالح الاقتصادية بالسياسية، وفي مطلع الخمسينيات،

E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

دخلت القوات السعودية إلى البريمي، مما أدى إلى تصعيد عسكري وسياسي غير مسبوق، وقد حاولت قبائل المنطقة، مثل الشوامس والظواهر وبني ياس، التصدي للحملات السعودية، إلا أنها لم تتمكن من الصمود أمام القوة العسكرية السعودية، وتدخلت بريطانيا لدعم سلطنة عُمان وإمارة أبو ظبي، وساهمت في التوصل إلى اتفاقيات مؤقتة، أبرزها اتفاقية "الوضع الراهن" في عام ١٩٥٣، والتي هدفت إلى تجميد الوضع القائم في المنطقة لحين البت في النزاع عبر التحكيم الدولي (البحراني، ٢٠١٨؛ الجزيرة، ٢٠١٨).

وهكذا، شهدت منطقة الخليج العربي في منتصف القرن العشرين أزمة سياسية بارزة عُرفت بأزمة البريمي، ونشأت هذه الأزمة نتيجةً لتداخل عدة عوامل، أهمها النزاعات الحدودية على واحة البريمي الاستراتيجية، واكتشاف النفط الذي زاد من أهمية المنطقة، بالإضافة إلى التدخلات الخارجية من قِبل بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية اللتين سعتا إلى حماية مصالحهما، وبدأت الأزمة فعلياً عام ١٩٥٢بمحاولات سعودية للسيطرة على البريمي، وتصاعدت عام ١٩٥٥ بتدخل عسكري بريطاني لدعم سلطنة عمان وأبوظبي، واستمرت الأزمة حتى سبعينيات القرن الماضي، حيث تم التوصل إلى تسوية سياسية أدت إلى إعادة رسم الحدود في المنطقة، وعززت العلاقات بين عمان وأبوظبي، في حين أثرت سلبًا في علاقاتها مع السعودية، ويكمن الهدف من دراسة هذه الأزمة في فهم جذورها وتطوراتها، وتحليل المواقف الدولية والإقليمية تجاهها، مما يُسهم في فهم الديناميات السياسية التي شكلت منطقة الخليج العربي خلال تلك المدة (الكاسبي والعذوبية، ٢٠٢٣).

الجدول (١): تاريخ أزمة البريمي (المصدر: الأرشيف الرقمي للخليج العربي، ٢٠٢٢)

لمحة تاريخية	الأطراف المتنازعة	العوامل المؤدية إلى تصاعد النزاع
القرن الثامن عشر: شهد هذا القرن سيطرة الإمامة العمانية على البريمي، مما أسس لوجود عماني تاريخي في المنطقة. القرن التاسع عشر: شهد هذا القرن صعود نجم الدولة السعودية الأولى، التي قامت بشن غزوات متكررة على البريمي بهدف بسط نفوذها على المنطقة. **1800**: بداية الغزوات الوهابية على البريمي. **1818**: انسحاب الوهابيين من	حكام أبو ظبي: استندوا في مطالبتهم بالبريمي إلى سيطرتهم التاريخية على المنطقة، خاصة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر. سلاطين مسقط وعمان: اعتمدوا في مطالبتهم بالبريمي على سيطرتهم على المنطقة في القرن الثامن عشر، وعلى الدور الذي لعبوه في طرد الوهابيين من	الموقع الاستراتيجي للبريمي: تقع البريمي على طريق القوافل بين عمان وساحل الخليج، مما يكسبها أهمية استراتيجية كبيرة. الأهمية الاقتصادية للبريمي: تُعد البريمي مركزًا تجاريًا هامًا ونقطة تجمع للقبائل البدوية، مما يزيد من أهميتها الاقتصادية. التنظيم القبلي: يلعب الولاء القبلي دورًا هامًا في تحديد السيادة على المنطقة، مما يزيد من تعقيد النزاع. التدخل البريطاني: سعت بريطانيا إلى

البريمي. **1833**: عودة الوهابيين إلى البريمي. **1839**: طرد الوهابيين من البريمي على يد حكام أبو ظبي. **1845 – 1868**: احتلال الوهابيين للبريمي. **1868**: استعادة حكام أبو ظبي للبريمي بمساعدة سلطان مسقط. **1899**: طرد الوهابيين نهائيًا من البريمي على يد سلطان مسقط. القرن العشرون: شهد هذا القرن تصاعد النزاع حول البريمي، خاصة مع ظهور النفط كعامل جذب جديد للقوى الإقليمية. **1902**: بدء النزاع الحديث حول البريمي بظهور القوات السعودية.	المنطقة. الحكام السعوديون: استندوا في مطالبتهم بالبريمي على غزوات الوهابيين في القرن التاسع عشر، وعلى الوجود القبلي الموالي لهم في المنطقة.	حماية مصالحها في المنطقة، مما أدى إلى تدخلها في النزاع ودعمها لأطراف معينة. اكتشاف النفط: أدى اكتشاف النفط في المنطقة إلى زيادة حدة النزاع، حيث سعت كل قوة إلى ضم المناطق الغنية بالنفط إلى سيطرتها.

الخلاف السعودي البريطاني حول الحدود والنفط:

كان الخلاف السعودي البريطاني حول الحدود والنفط موضوعًا معقدًا يتضمن جوانب تاريخية وسياسية متعددة، وبدأ هذا الخلاف في منتصف القرن العشرين، إذ نشأت نزاعات حول الحدود بين المملكة العربية السعودية والبحرين، خاصة فيما يتعلق بمنطقة "سعفة أبو فشت"[٢]، التي كانت غنية بالموارد النفطية، وأدى اكتشاف النفط في البحرين والسعودية في الثلاثينيات من القرن الماضي إلى زيادة التوترات، إذ كانت البحرين تسعى للحفاظ على حقوقها في هذه الموارد، بينما كانت السعودية تسعى لتوسيع نفوذها وفرض سيطرتها على المنطقة، وأدت الحكومة البريطانية دورًا محوريًا في إدارة النزاعات الحدودية، إذ كانت تسعى للحفاظ على مصالحها في المنطقة، وفي عام ١٩٥٥م، استؤنفت المفاوضات بين السعودية وبريطانيا لحل القضايا الحدودية، ولكنها كانت معقدة بسبب التوترات السياسية المستمرة، واستمرت المفاوضات بين البحرين والسعودية حول تقسيم الأراضي المتنازع عليها، إذ تم اقتراح تقسيم منطقة "سعفة أبو فشت" على قسمين، لكن الصعوبات في التوصل إلى اتفاق نهائي كانت قائمة بسبب الخلافات المستمرة، تأثرت العلاقات بين السعودية وبريطانيا بشكل

[٢] هي منطقة بحرية تقع في الخليج العربي، وقد شهدت نزاعًا حدوديًا بين المملكة العربية السعودية والبحرين.

E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

كبير بسبب هذا النزاع، خاصة في ظل الأحداث السياسية في المنطقة، مثل العدوان الثلاثي عام ١٩٥٦م، الذي زاد من تعقيد الوضع، بشكل عام، كان الخلاف السعودي البريطاني حول الحدود والنفط يعكس التوترات الجيوسياسية في منطقة الخليج العربي وتأثير الموارد الطبيعية في العلاقات الدولية (التميمي، ٢٠١٢).

وقد أكد طاهر (٢٠٢١) على أن الخلاف السعودي البريطاني حول الحدود والنفط هو بالفعل موضوع معقد ذو أبعاد تاريخية وسياسية واقتصادية متشابكة، حيث نشأ هذا الخلاف في أعقاب اكتشاف النفط في منطقة الخليج العربي في أوائل القرن العشرين، مما جعل المنطقة محط أنظار القوى العالمية، خاصة بريطانيا، وقد أدى هذا الاكتشاف إلى نشوب نزاعات حدودية بين المملكة العربية السعودية من جهة، والإمارات العربية المتحدة (إمارة أبوظبي) وسلطنة عمان من جهة أخرى، وتركزت هذه النزاعات حول المناطق الغنية بالنفط، وقد لعب النفط دورًا محوريًا في تأجيج الخلاف، حيث سعت الشركات النفطية البريطانية إلى تأمين مصالحها في تلك المناطق، كما أدى التدخل السياسي البريطاني لحماية هذه المصالح إلى زيادة تعقيد الوضع وتأزيم العلاقات بين الدول المعنية، وسعيًا لحل هذه النزاعات، تم التوصل إلى اتفاقيات دولية، من أبرزها اتفاقية عام ١٩٥٤ بين بريطانيا والسعودية، والتي نصت على اللجوء إلى التحكيم الدولي لتسوية الخلافات الحدودية، وقد ساهمت هذه الاتفاقيات في تخفيف حدة التوتر في المنطقة، رغم ذلك، لا تزال آثار هذا الخلاف تلقي بظلالها على العلاقات السياسية والاقتصادية في المنطقة حتى يومنا هذا، ويُعد هذا الخلاف مثالاً واضحًا على كيف يمكن للموارد الطبيعية، كالنفط، أن تؤثر على العلاقات الدولية وتُساهم في نشوب النزاعات الإقليمية.

الاستيلاء السعودي على واحة البريمي والتحكيم الدولي:

في أوائل الأربعينيات من القرن العشرين، سعى السلطان سعيد بن تيمور إلى بسط سيطرته على المناطق الداخلية من عمان، خاصةً بعد ظهور بوادر وجود النفط فيها، وفي الوقت نفسه، سعى الملك عبد العزيز آل سعود[٣] إلى ضم أجزاء من عمان إلى المملكة العربية السعودية، مما أدى إلى تجدد النزاع بين البلدين، وفي عام ١٩٥٢، دخل تركي بن عطيشان [٤]، بتكليف من الملك عبد العزيز، إلى منطقة البريمي في عمان، وقام برفع العلم السعودي فيها، وقد أثار هذا الأمر غضب كل من السلطان والإمام، اللذين رفضا هذا

[٣] الملك عبد العزيز آل سعود هو مؤسس المملكة العربية السعودية الحديثة، وقد لعب دورًا هامًا في توحيد البلاد وتطويرها.

[٤] تركي بن عطيشان هو أمير سعودي، وقد كلفه الملك عبد العزيز بقيادة حملة إلى منطقة البريمي عام ١٩٥٢.

E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

التدخل السعودي، وبعد فشل المفاوضات بين السعودية وعمان حول الحدود في منطقة البريمي، تدخلت الحكومة البريطانية، وتم الاتفاق على إحالة القضية إلى التحكيم الدولي، وفي عام ١٩٥٤، تم التوقيع على اتفاقية بين بريطانيا والسعودية للتحكيم القضائي في النزاع الحدودي، وكان الإمام محمد بن عبد الله الخليلي[٥]، مثل السلطان، رافضاً للتدخل السعودي في عمان، وقد طالب بضرورة إخراج القوات السعودية من البريمي، ولم ينجح التحكيم الدولي في حل النزاع بين السعودية وعمان حول الحدود في منطقة البريمي، واستمر النزاع بين البلدين حتى بعد استقلال عمان في عام ١٩٧٠، وفي عام ١٩٧٤، تم التوصل إلى اتفاق نهائي بين السعودية وعمان، تنازلت بموجبه السعودية عن مطالبها في البريمي، مقابل حصولها على منفذ بحري على خليج عمان (العمري، ٢٠١٢).

كما اندلع الصراع مدفوعًا بعدة عوامل، منها الموقع الاستراتيجي للواحة، الذي تميز بثرواته المائية واحتياطاته النفطية المحتملة، مما جعله محط اهتمام القوى الإقليمية، كما أدت الولاءات القبلية دورًا مهمًا في تأجيج الصراع، إذ سعت كل من السعودية وعُمان إلى كسب ولاء القبائل المختلفة التي سكنت المنطقة، مما زاد من تعقيد المطالبات الإقليمية، وقد أدت سلسلة من الأحداث الرئيسية إلى الاستيلاء على البريمي، بدءًا من إعلان السعودية مطالبها بالمنطقة في عام ١٩٥٢، وسعيها للتأثير في القبائل المحلية، ووصولًا إلى المواجهة العسكرية عندما تحركت القوات السعودية إلى المنطقة، وفي ٣٠ يوليو ١٩٥٤، تم التوصل إلى اتفاقية "وقف إطلاق النار" التي أوقفت الأعمال العسكرية مؤقتًا في محاولة لإيجاد حل من خلال التحكيم، وقد تم إضفاء الطابع الرسمي على عملية التحكيم من خلال اتفاقية حددت تشكيل هيئة تحكيم تتكون من خمسة أعضاء – اثنان معينين من كل طرف وثلاثة أعضاء محايدين – بهدف حل النزاع حول الحدود الإقليمية ومطالبات السيادة في البريمي، وكُلفت الهيئة بتحديد موقع الحدود المشتركة بين السعودية وأبوظبي وتحديد السيادة على المناطق داخل البريمي، لكن عملية التحكيم واجهت العديد من التحديات، فقد حاولت السعودية تقويض العملية من خلال الرشوة والإكراه بهدف كسب تأثير زعماء القبائل لدعم مطالبها، كما انسحب المحكم البريطاني بسبب مخاوفه من التدخل السعودي، مما أدى إلى انهيار عملية التحكيم في عام ١٩٥٥. ودفع ذلك بريطانيا إلى إلغاء اتفاقية "وقف إطلاق النار" من جانب واحد والسيطرة على البريمي في ٢٥ أكتوبر ١٩٥٥ (Abdellatif, 2021 & Al Meajel).

[٥]الإمام محمد بن عبد الله الخليلي هو إمام عُمان من عام ١٩٢٠ إلى عام ١٩٥٤، وقد قاد حركة مقاومة ضد التدخل البريطاني في عمان.

E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

الجهود الدبلوماسية لحل أزمة البريمي:

تعددت الجهود الدبلوماسية لحل أزمة البريمي؛ حيث قاد المفاوضات من الجانب العربي شخصيات بارزة مثل الملك عبد العزيز آل سعود، الذي أسس المملكة العربية السعودية، والأمير فيصل بن عبد العزيز [٦] الذي كان له دور دبلوماسي كبير، ومن الجانب الإماراتي، أدى الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان[٧]، حاكم أبو ظبي، دورًا مهمًا في الدفاع عن مصالح الإمارات، في حين كان السلطان سعيد بن تيمور، والد السلطان قابوس، يمثل سلطنة عمان، أما من الجانب البريطاني، فقد قاد المفاوضات السير برنارد بوروز[٨]، المفوض البريطاني في الخليج، وقد انتهى النزاع بتدخل بريطاني، وتم الاتفاق على تقسيم منطقة البريمي وفق المصالح المشتركة بين السعودية والإمارات وعمان (الأرشيف الرقمي للخليج العربي، ٢٠٢٤أ؛ الأرشيف الرقمي للخليج العربي، ٢٠٢٤ب).

ويمكن تقسيم الجهود الدبلوماسية من قبل مختلف الأطراف بهدف حل النزاع وتجنب التصعيد العسكري إلى عدة مراحل (الطفيلي، ٢٠١٣؛ الأرشيف الرقمي للخليج العربي، ٢٠٢٢؛ القطاطشة والحضرمي، ٢٠٠٦؛ Office of The Historian، ١٩٥٧):

المرحلة الأولى: المفاوضات الثنائية:

- المفاوضات العمانية–السعودية: شهدت الخمسينيات من القرن الماضي سلسلة من المفاوضات المباشرة بين سلطنة عمان والمملكة العربية السعودية، بهدف التوصل إلى حل يقبل به الطرفان. ركزت هذه المفاوضات على ترسيم الحدود وتحديد مناطق النفوذ في منطقة البريمي.
- المفاوضات الإماراتية–السعودية: بالتوازي مع المفاوضات العمانية–السعودية، عقدت مفاوضات بين إمارة أبو ظبي والمملكة العربية السعودية لبحث الخلافات الحدودية في المنطقة.

المرحلة الثانية: الوساطة البريطانية:

- دور بريطانيا: لعبت بريطانيا دورًا مهمًا في التوسط بين الأطراف المتنازعة، مستفيدة من نفوذها في المنطقة وعلاقاتها مع سلطنة عمان والإمارات العربية المتحدة.
- مقترحات الحل: قدمت بريطانيا عدة مقترحات لحل الأزمة، من بينها تقسيم منطقة البريمي بين الأطراف المتنازعة، أو إقامة منطقة محايدة تحت إدارة مشتركة.

---

[٦] الأمير فيصل بن عبد العزيز هو ملك المملكة العربية السعودية من عام ١٩٦٤ إلى عام ١٩٧٥، وقد عُرف عنه سياسته الحكيمة ودوره في حل العديد من الأزمات الإقليمية.

[٧] الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان هو أول حاكم لإمارة أبو ظبي، وأول رئيس لدولة الإمارات العربية المتحدة، ويُعتبر "أبو الأمة" الإماراتية، وقد عُرف عنه حكمته وحنكته السياسية.

[٨] السير برنارد بوروز هو دبلوماسي بريطاني، وقد شغل منصب المفوض البريطاني في الخليج.

E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

المرحلة الثالثة: التحكيم الدولي:

في يوليو ١٩٥٤، تم التوصل إلى اتفاقية تحكيم لحل النزاع (Her Majesty'S Stationery Office، ١٩٥٤) [ملحق ١]، مما سمح بإنشاء محكمة في جنيف، ونصّت الاتفاقية على وقف إطلاق النار وسحب القوات من المنطقة المتنازع عليها، وتم تشكيل هيئة التحكيم من خمسة أعضاء:

١. السير ريدر بولارد: مندوب بريطانيا، وهو دبلوماسي بريطاني ذو خبرة في شؤون الشرق الأوسط.

٢. الشيخ يوسف الياسين: مندوب السعودية، وهو مستشار قانوني ودبلوماسي سعودي.

٣. ثلاثة محكمين محايدين: من بلجيكا وباكستان وكوبا.

وبدأت جلسات التحكيم في جنيف في ١١ سبتمبر ١٩٥٥، وقدّمت السعودية مذكرات دفعت فيها بأحقيتها في الواحة بناءً على عوامل تاريخية وقبلية ودينية، في حين دافعت بريطانيا عن موقف حلفائها مستندة إلى اتفاقياتها مع الدولة العثمانية، وفشلت محاولة التحكيم بسبب عدة عوامل، منها:

- عدم الثقة بين الطرفين: كانت العلاقات بين السعودية وبريطانيا متوترة بسبب تضارب المصالح والتدخلات السابقة.
- اتهامات بالتحيز: اتهمت بريطانيا السعودية بمحاولة التأثير على المحكمين من خلال الرشاوى والضغوط السياسية.
- انسحاب المندوب البريطاني: في نهاية المطاف، انسحب السير ريدر بولارد من هيئة التحكيم متهمًا السعودية بخرق اتفاقية التحكيم وممارسة الضغوط على المحكمين.

وأدى فشل التحكيم إلى تصاعد التوتر بين الطرفين وعودة المواجهات العسكرية، وفي أكتوبر ١٩٥٥، قامت بريطانيا باحتلال الواحة عسكريًا، مما أنهى فعليًا محاولة التحكيم الدولي.

المرحلة الرابعة: التسوية النهائية:

- اتفاقية عام ١٩٧٤: في عام ١٩٧٤، تم التوصل إلى اتفاقية بين سلطنة عمان والإمارات العربية المتحدة لتقسيم منطقة البريمي بينهما.
- ترسيم الحدود: تم ترسيم الحدود بين الدول الثلاث بشكل نهائي، مما أنهى أزمة البريمي التي استمرت لعقود.

وأخيرًا، تستمر سلطنة عمان في استخدام الدبلوماسية كأداة لحل النزاعات، حيث تدعو إلى الحوار والمفاوضات كوسيلة لتحقيق السلام، وقد أظهرت عمان قدرة على تقديم طروحات للحوار المباشر بين الأطراف المعنية.

دور الشيخ زايد في إنهاء الأزمة:

برز الشيخ زايد كشخصية رئيسية خلال أزمة البريمي، حيث وُضعت مهاراته الدبلوماسية على المحك أثناء تعامله مع الولاءات القبلية المعقدة والضغوط الخارجية، وطوال المفاوضات، حافظ زايد على موقف حذر، مدركًا أنه على الرغم من امتلاكه مصلحة راسخة في النتيجة، إلا أن الصراع كان في الأساس قضية عمانية، وقد انخرط زايد في دبلوماسية خلف الكواليس، حيث عمل مع المسؤولين البريطانيين وزعماء القبائل المحليين للتوسط في وقف إطلاق النار، ملتزمًا بالحوار والتحكيم بدلاً من المواجهة العسكرية، كما دعمت الحكومة البريطانية جهود زايد من خلال نشر كشافة عمان المتصالحة للمساعدة في استقرار الوضع، وكان هذا الدعم العسكري حاسمًا في إقناع القوات السعودية بالانسحاب من المناطق المتنازع عليها (Alhosani, 2012; Ykheek, 2003؛ Embassy of the United Arab Emirates Washington, DC، ٢٠٢٤).

وقد أدى الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان دورًا هامًا في حل قضية البريمي، والتي استمرت لسنوات طويلة بين المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان وإمارة أبو ظبي، وقد برز دوره في مسعاه لحل الأزمة مع السعودية من خلال تشجيع أخيه الشيخ شخبوط على أداء فريضة الحج عام ١٩٦٤، وزيارة الملك فيصل والشيخ زايد للدمام، مما أدى لعقد اجتماع ثلاثي بين الملك فيصل والشيخ شخبوط والشيخ زايد، وقد كان هذا الاجتماع بمثابة الخطوة الأولى في إعادة العلاقات بين الطرفين، وفي عام ١٩٦٧ قام الشيخ زايد بزيارة للمملكة العربية السعودية، وأجرى خلالها مباحثات مع الملك فيصل حول المشكلة، وقدمت السعودية مطالبها والتي كانت أقل من مطالبها عام ١٩٤٩، وبعد عودة الشيخ زايد من الرياض، بعث برسالة إلى الملك فيصل يعلن فيها عن موافقته على إجراء مباحثات حول هذه المطالب، ومع إعلان بريطانيا قرارها بالانسحاب من منطقة الخليج العربي، شعر الطرفان المتنازعان بأهمية حل قضية البريمي لتجنب أي صراع دولي في الخليج العربي، ومع قيام دولة الإمارات العربية المتحدة عام ١٩٧١، نشطت الدبلوماسية الإماراتية وعملت على تقوية العلاقات مع المملكة العربية السعودية، وقد توجت هذه الجهود بزيارة الشيخ زايد للمملكة العربية السعودية، وتوقيع اتفاقية جدة في ٢١ أغسطس عام ١٩٧٤، والتي أنهت الخلافات بين المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة حول واحة البريمي،

E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

وأدت إلى إقامة علاقات ودية قائمة على الاحترام المتبادل والمصالح المشتركة بين البلدين (الطفيلي، ٢٠١٣).

وقد عزز حل أزمة البريمي مكانة الشيخ زايد السياسية بشكل كبير، وأظهر نجاحه في التعامل مع هذا الوضع المعقد دهائه الدبلوماسي والتزامه بالاستقرار الإقليمي، وبعد هذا، أصبح يُعترف به بشكل متزايد كقائد محوري داخل الإمارات المتصالحة، مما أدى في النهاية إلى دوره في تأسيس دولة الإمارات العربية المتحدة في عام ١٩٧١ (Embassy of the United Arab Emirates Washington, DC، ٢٠٢٤).

ومما سبق، يتبين دور الشيخ زايد في إنهاء أزمة البريمي التي استمرت لسنوات طويلة، فمنذ بداية الأزمة، اتخذ الشيخ زايد موقفاً حذراً يدعو إلى الحوار والتفاوض، مستغلاً علاقاته بالمسؤولين البريطانيين وزعماء القبائل للوصول إلى حل سلمي، ولم يقتصر دور الشيخ زايد على فترة الأزمة، بل امتد إلى ما هو أبعد من ذلك، حيث سعى بإصرار إلى توطيد العلاقات مع المملكة العربية السعودية من خلال الزيارات المتبادلة والمحادثات المستمرة؛ والتي توجت بتوقيع اتفاقية جدة عام ١٩٧٤، التي أنهت الخلاف وأرست أسس التعاون والمصالح المشتركة بين البلدين.

سابعًا: الخاتمة:

أظهرت هذه الدراسة بوضوح أن النفط كان له دور محوري في تأجيج الصراع الإقليمي في منطقة الخليج العربي، مُتخذةً من أزمة البريمي (١٩٤٦-١٩٧٤) أنموذجًا، فمع اكتشاف النفط في واحة البريمي، تحولت هذه المنطقة إلى بؤرة صراع بين القوى الإقليمية (المملكة العربية السعودية، سلطنة عمان، وإمارة أبو ظبي) والقوى الدولية (بريطانيا)، حيث سعت كل جهة إلى بسط سيطرتها على هذه المنطقة الاستراتيجية والاقتصادية.

وقد كشفت الدراسة عن العوامل التاريخية والجغرافية والسياسية التي ساهمت في تعقيد أزمة البريمي، بالإضافة إلى الدور الذي لعبته الولاءات القبلية والتدخلات الأجنبية في تأجيج الصراع، كما أبرزت الدراسة الجهود الدبلوماسية المبذولة لحل الأزمة، مُسلطةً الضوء على دور الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان في التوصل إلى حل سلمي من خلال جهوده الدبلوماسية المكثفة.

وأكدت الدراسة على أهمية الدبلوماسية والحوار في حل النزاعات، حيث أظهرت أن الحل السلمي لأزمة البريمي لم يكن ممكنًا إلا من خلال الحوار والتفاوض بين الأطراف المعنية.

E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

وفي النهاية، تُقدم هذه الدراسة مساهمة قيمة في فهم تاريخ الصراع في منطقة الخليج العربي، وتُسلط الضوء على أهمية التعاون الإقليمي والدولي في تحقيق السلام والاستقرار في المنطقة.

ثامنًا: التوصيات والمقترحات:

في ضوء نتائج هذه الدراسة، نوصي بما يلي:

- تعزيز التعاون الإقليمي: يجب على دول الخليج العربي العمل على تعزيز التعاون فيما بينها، وتجنب أي تصرفات من شأنها أن تؤدي إلى تصعيد التوترات أو إثارة النزاعات.
- تفعيل دور الدبلوماسية: يجب على دول المنطقة اللجوء إلى الدبلوماسية والحوار لحل أي خلافات أو نزاعات قد تنشأ بينها، وتجنب استخدام القوة أو التهديد بها.
- الاستفادة من تجارب الماضي: يجب على دول المنطقة استخلاص الدروس والعبر من تجارب الماضي، لا سيما أزمة البريمي، وتجنب تكرار الأخطاء التي أدت إلى نشوب الصراعات.
- تنويع مصادر الدخل: يجب على دول الخليج العربي العمل على تنويع مصادر دخلها، وعدم الاعتماد بشكل كامل على النفط، وذلك لتجنب أي تبعات اقتصادية سلبية قد تنجم عن تراجع أسعار النفط أو نضوبه.
- تعزيز التكامل الاقتصادي: يجب على دول المنطقة العمل على تعزيز التكامل الاقتصادي فيما بينها، وذلك من خلال إقامة مشاريع مشتركة وتسهيل حركة التجارة والاستثمار.

مقترحات لمزيد من البحث:

- دراسة تأثير النفط على الصراعات الإقليمية في مناطق أخرى من العالم.
- تحليل دور الشركات النفطية الدولية في تأجيج الصراعات الإقليمية.
- دراسة تأثير التغيرات المناخية على أمن الطاقة في منطقة الخليج العربي.
- تحليل دور التكنولوجيا في تعزيز التعاون الإقليمي في مجال الطاقة.

قائمة المراجع

أولًا: المراجع العربية

١. الأرشيف الرقمي للخليج العربي. (٢٠٢٢). الجزيرة العربية: التحكيم بشأن البريمي والحدود المشتركة بين أبو ظبي والسعودية، المذكرة التي قدمتها الحكومة البريطانية. https://www.agda.ae/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9/catalogue/tna/fo/464/35

٢. الأرشيف الرقمي للخليج العربي. (٢٠٢٣). مسقط وعمان: الوضع الداخلي. https://www.agda.ae/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9/catalogue/tna/fo/1016/394/n/6

٣. الأرشيف الرقمي للخليج العربي. (٢٠٢٤أ). الحدود بين أبوظبي والسعودية في منطقة البريمي. https://www.agda.ae/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8١٣٢٧٨٧/٣٧١/A%D8%A9/catalogue/tna/fo

٤. الأرشيف الرقمي للخليج العربي. (٢٠٢٤ب). الجزيرة العربية: التحكيم بشأن البريمي والحدود المشتركة بين أبوظبي والسعودية، المذكرة التي قدمتها الحكومة البريطانية، المجلد الأول. https://www.agda.ae/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8٣٥/٤٦٤/A%D8%A9/catalogue/tna/fo

٥. البحراني، عماد بن جاسم. (٢٠١٨). الأزمات السياسية في عمان والمواقف العربية منها (١٩٥٢-١٩٧٥م) [رسالة ماجستير غير منشورة]. جامعة السلطان قابوس.

٦. البلوشي، علي بن سعيد بن سالم. (٢٠١١). البريمي عبر التاريخ. المنتدى الأدبي (سلطنة عمان).

٧. التميمي، حسين عبد القادر محي. (٢٠١٢). الخلاف بشأن خور العديد بين السعودية وأبو ظبي (١٩٣٤-١٩٥٢) والموقف البريطاني منه. دورية كان التاريخية،(15)، 9-15.

٨. الجزيرة. (أكتوبر، ٢٠١٨). هوس السيطرة.. لهذه الأسباب تصارع آل سعود وآل نهيان على ارض عمان. https://t.ly/qwAdh

٩. الحميداوي، حيدر عبد الواحد ناصر. (٢٠٢١). الأطماع السعودية في عمان في عهد الأمير عبد العزيز بن محمد آل سعود ١٧٦٥ و١٨٠٣م. مجلة دراسات تاريخية، كلية التربية للبنات، جامعة البصرة، (21)، 276-310.

١٠. سويسي، أحمد. (٢٠٢٣). دور المنهج العلمي في تفسير الظاهرة الاجتماعية (المنهج التاريخ أنموذجًا). مجلة التميز الفكري للعلوم الاجتماعية والإنسانية، ٥((1)، 17-31.

١١. الصلتي، خميس. (٢٠٢٤). محافظة البريمي، والاهتمام بقطاعات البنى الأساسية التي تشكل حركة التنمية بكل جوانبها. https://omannews.gov.om/topics/ar/118/show/425320

١٢. طاهر، إيهان جعفر محمد. (٢٠٢١). أثر الخلافات السعودية-البريطانية حول حدود منطقة البريمي على مصالح الشركات الأميركية فيها ١٩٣٣-١٩٥٤. مجلة العلوم الإنسانية لجامعة زاخو، ٩(4)، 834-844.

١٣. الطفيلي، ستار علك. (٢٠١٣). النزاع الإماراتي السعودي حول واحة البريمي والموقف البريطاني والأمريكي منها. مجلة كلية التربية الأساسية، جامعة بابل،(14) ، 182-204.

١٤. علوش، تيسير جدوع. (٢٠٢٢). موقف المملكة العربية السعودية من الصراع بين الإمامة والسلطان في عمان. مجلة الجامعة العراقية ٥٤(3)،.283-290

١٥. عمان. (نوفمبر، ٢٠٢٣). ندوة اقتصادية تستعرض تنمية اقتصاد محافظة البريمي. https://shorturl.at/0Mt4K

١٦. العمري، ثابت. (٢٠١٢). التدخل السعودي في الشؤون العمانية ١٩٥٢-١٩٦٠: دراسة وثائقية. مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب، ٩(أ١)، ١-٣٧.

١٧. العنقري، حمد بن عبد الله بن سلطان. (٢٠٠٧). اتفاقية البريمي بين الدولة السعودية الثانية وسلطنة مسقط وعمان ١٢٦٩ هـ - ١٨٥٣م. مجلة الدارة، ٣٣(3)،.75-132

١٨. الغافري، سعيد. (٢٤ أكتوبر، ٢٠٢٢). أكتوبر التخطيط يستعرض توجهات الاستراتيجية الوطنية العمرانية في البريمي. https://alwatan.om/details/489032

١٩. القطاطشة، محمد حمد، والحضرمي، عمر حمدان. (٢٠٠٦). الثوابت والمرتكزات في السياسة الخارجية العمانية. المنارة، ١٣(4)،.371-412

٢٠. الكاسبي، يوسف بن سعيد؛ والعذوبية، بهية بنت سعيد بن جمعة. (٢٠٢٣). أزمة واحة البريمي العمانية في منتصف القرن العشرين: دراسة في النشأة والمآلات. مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات الإنسانية، ٢٣(2)،.514-524

٢١. المنذري، حميد بن حمد. (أكتوبر، ٢٠٢٣). بحث الجوانب الاستثمارية والاقتصادية بمحافظة البريمي. https://shorturl.at/P3d8x

٢٢. وجهات. (نوفمبر، ٢٠٢٣). نظمتها الجمعية الاقتصادية العمانية.. ندوة تنمية اقتصاد محافظة البريمي توصي بسرعة اعتماد المخطط الهيكلي للمدينة. https://wejhatt.com/?p=82265

ثانيًا: المراجع الأجنبية

1. Abdellatif, O. S., & Al Meajel, A. (2021). The Buraimi Crisis: The Anglo-American Rivalry in the Arabian Peninsula, 1949-1955. Armstrong Undergraduate Journal of History, 11(2), 100-113.
2. Alhosani, H. A. (2012). The Political Thought of the Late HH Sheikh Zayed Bin Sultan Al Nahyan, Founder of the United Arab Emirates (1966-2004) [Doctoral dissertation]. Durham University.
3. Embassy of the United Arab Emirates Washington, DC. (2024). Sheikh Zayed Bin Sultan Al Nahyan. https://www.uae-embassy.org/discover-uae/sheikh-zayed-bin-sultan-al-nahyan
4. Office of the Historian. (2024). Foreign Relations of The United States, 1952–1954, The Near and Middle East, Volume IX, Part 2. https://history.state.gov/historicaldocuments/frus1952-54v09p2/d1548
5. Power, T., & Sheehan, P. (2012, January). The origin and development of the oasis landscape of al-ʿAin (UAE). Proceedings of the Seminar for Arabian Studies,42(2012), 291-308.
6. Salman, H. (2022). Buraimi Dispute. In Global Encyclopedia of Territorial Rights (pp. 1-11). Cham: Springer International Publishing.

E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

7. Yakheek, M. M. (2003). Strategic Vision of His Highness Sheikh Zayed Bin Sultan Al Nahyan. US Army War College.
8. Her Majesty'S Stationery Office. (1954). Arbitration Agreement between the Government of the United Kingdom (acting on behalf of the Ruler of Abu Dhabi and His Highness the Sultan Said bin Taimur) and the Government of Saudi Arabia. Presented by the Secretary of State for Foreign Affairs to Parliament by Command of Her Majesty.
9. Office of The Historian. (July, 1957). Memorandum From the Secretary of State's Deputy Special Assistant for Intelligence (Arneson) to the Secretary of State. https://history.state.gov/historicaldocuments/frus1955-57v13/d280

E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

ملحق ١

اتفاقية التحكيم

ب) يساهم الطرفان في تحمل اتعاب الرئيس واعضاء الهيئة ونفقاتها بالتساوي وتدفع الاتعاب والنفقات بالكيفية وفي التواريخ التي يتفق عليها الطرفان مع الهيئة ، وعلى الهيئة عقب صدور حكمها ، ان تقدم حسابا نهائيا عن جميع النفقات المنصرفة .

المادة الثامنة عشرة

يتحمل كل طرف النفقات التي يقتضيها عرض قضيته ومباشرتها امام الهيئة .

المادة التاسعة عشرة

للهيئة سلطة الفصل في اية مسألة قد يثيرها تفسيرا لى من احكام هذه الاتفاقية .

المادة العشرون

تصبح هذه الاتفاقية نافذة المفعول من تاريخ توقيعها .

واشهادا بما ذكر فان الموقعين ادناه - المفوضين بذلك تفويضا صحيحا من قبل حكومتيهما - قد وقعا على هذه الاتفاقية ،

حرر من نسختين في جدة في اليوم التاسع والعشرين من شهر ذى القعدة عام الف وثلاثمائة وثلاثة وسبعين هجرية ، الموافق لليوم الثلاثين من شهر يوليو عام الف وتسعمائة واربعة وخمسين ميلادية باللغتين العربية والانجليزية وكلا النصين معتمد بالتساوى ،

سفير جلالتها البريطانية
فوق العادة والمفوض

وزير خارجية المملكة العربية السعودية

E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

جـ) تعمل لجنة التخطيط جهدها لانجاز عملها خلال سنتين شمسيتين من تاريخ حكم الهيئة • وعند انجاز عملها تقدم اللجنة لكلا الطرفين تقريرا كاملا عن نشاطها ، كما تقدم الخرائط والصور الشمسية والبيانات الاخرى التي تساعد ، على المحافظة بدقة فيما بعد على خط الحدود •

د) تعطى لاعضاء لجنة التخطيط اتعاب تحددها الهيئة وقت تعيينهم ، وتوزع الاتعاب وجميع مصروفات اللجنة واعمالها على الطرفين بالتساوي ، وتدفع بالطريقة التي يتفق الطرفان واللجنة عليها •

هـ) في حالة وفاة العضو السعودي او العضو البريطاني في اللجنة ، اوعجزه عن العمل او استقالته تقوم حكومته بتعيين من يخلفه في بحر (٩٠) يوما من تاريخ تسلمها الاخطار بذلك ، فاذا ما عجزت عن القيام بهذا التعيين ، جاز للطرف الاخر ان يطلب من رئيس محكمة العدل الدولية اجراء ، وفي حالة وفاة الرئيس المحايد اوعجزه عن العمل او استقالته جاز لكل من الطرفين ان يطلب من رئيس محكمة العدل الدولية تعيين من يخلفه ، واذا كان رئيس محكمة العدل الدولية مواطنا تابعا لاى من الطرفين اوكان عاجزا عن العمل فيما تقصده هذه الفقرة ، يجوز ان يطلب من نائب رئيس المحكمة اتخاذ الاجراء اللازم •

المادة الخامسة عشرة

يجوز لكل طرف بعد صدور حكم الهيئة ، ان ينشر ايا من الاعمال المتعلقة بالقضية •

المادة السادسة عشرة

أ) للهيئة السلطة في تعيين من تراه من الموظفين وتحديد مرتباتهم ، والسلطة في استئجار الامكنة وشراء المهمات حسبما يتبين لها ضرورته ، وكذلك للهيئة السلطة في عمل جميع الترتيبات التي تستلزمها الجلسات التي تعقدها لسماع اقوال شفوية اولاجراء الزيارات التي تقوم بها لمواقع معينة ، هي اواى شخص او اشخاص تعينهم الهيئة بمقتضى الفقرة (أ) من المادة السابعة •

ب) تتمتع سجلات الهيئة واوراقها وامتعة اعضائها الخاصة ، كما تتمتع سجلات كل من الوكلين واوراقه وامتعته الخاصة ، بالحصانة ، وهي معفاة من جميع الرسوم والتفتيش والاجراءات المطبقة عند اجتياز الحدود •

المادة السابعة عشرة

أ) يتفق الطرفان على ما يستحق دفعه لرئيس الهيئة واعضائها الاخرين من نفقات واتعاب •

E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

في مركز يسمح لها باصدار حكمها بالنسبة للحدود المتنازع عليها جميعهـا •

المادة الثانية عشرة

للهيئة سلطة الفصل في جميع مسائل اجراءات غير المنظمة في هذه الاتفاقية ، بما في ذلك سلطة تحديد تواريخ واماكن جلساتها وتقرير ما يكون منها علنيا اوغير علنـي •

المادة الثالثة عشـرة

أ) تصدر الهيئة حكمها وجميع قراراتها في مسائل الاجراءات باغلبية الاصـوات•

ب) على الهيئة ابـداء اسـباب حكمهـا •

جـ) يصـدر الحـكم باللغـة التي تختارها الهيئـة ، ويطبع ويقدم الى الطرفين فـي آن واحد • كما يقدم الى الطرفين في ذات الوقت ترجمة للحكم باللغة الانجليزية او العربية او ، اذا كان الحكم قد صدر بلغة اخرى ، بكلتا اللغتين العربية والانجليزية ، وعلى الهيئة ان تبين النص او النصوص التي يجب اعتبارها معتمـدة ، ويصدق رئيس الهيئة على النسخة الاصلية للحـكم وعلى جميع الترجمات الرسـمية لها •

د) يكون حكم الهيئة نهائيا وملزما للحكومتين (بما في ذلك الحكام الذين تعمل حـكومة المملكة المتحدة نيابة عنهم) ويكون الحكم غير قابل للاستئناف •

المادة الرابعة عشـرة

أ) يشمل حكم الهيئة تعيين لجنة من الخبراء مكونة من عضو يعينه كل من الطرفين ورئيس يحايد تعينه الهيئة ، وذلك لرسم خط الحدود ، الذى عينته الهيئة ، على الطبيعة ، فاذا لم يعين احد الطرفين عضوه في اللجنة خلال (٩٠) يوما من التاريخ الذى تطلب فيه منه الهيئة ذلك ، يصبح هذا التعيين من حق الهيئة •

ب) تقـوم لجنة التخطيط المعينة كما سلف ، باقامة ما تراه من العلامات وباتخاذ الاجراءات الاخرى التي تراها لازمة لرسم خط الحدود بطريقة تتناسب مع احتياجات المناطق المختلفة التي يمكن ان يمر منها الخـط ، ويكون لرئيس اللجنة ، في البقاع التي تتصف فيها طبيعة الارض بصعوبات غير عادية للتخطيط ، السلطة في الترخيص بانحرافات طفيفة في الخط الذى عينتـه الهيئة ، على ان لاتزيد تلك الانحرافات في موقع واحد على كيلو متر من اى جانب من جانبـي الخط او خمسة كيلو مترات طولا •

E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

الوثائق المقتبس منها او المشار اليها في العرض ، كما يجب ان يرفق بهذا العرض ، كلما امكن ، صورا لكل من هذه الوثائق .

ب) يقدم كل طرف ، اذا امكنه ذلك وبناء على طلب الهيئة ، الاصل او صورة مصدقة لاية وثيقة مشار اليها فيما يعرضه كتابة او شفويا . فاذا ما عجز عن ذلك فعليه ان يشرح للهيئة اسباب هذا العجز ، على ان العجز في تقديم الاصل او صورة مصدقة لاية وثيقة لن يحول دون نظر الهيئة فيها ، ولكن على الهيئة ان تدخل في حسابها هذا العجز عند تقديرها لقيمة الوثيقة المذكورة .

ج) يرجع الى الهيئة تقدير صحة اية وثيقة تعرض اثناء مباشرة الهيئة لاى اجراء بموجب السلطات المخولة لها بمقتضى المادة السابعة .

المادة التاسعة

أ) يقدم كل من الطرفين باللغتين الانجليزية والعربية ما يعرضه كتابة على الهيئة او اية وثيقة ملحقة به ، مع ترجمة لذلك الى اية لغة او لغات اخرى قد تطلبها الهيئة .

ب) يقوم الطرفان بمرافعاتهما الشفوية باللغة الانجليزية او العربية . وعلى الهيئة ان تتخذ الترتيبات للترجمة الكتابية والشفوية حسبما تراه ضروريا .

ج) تقوم الهيئة بحفظ محضر لكل جلسة تعقدها ، عدا الجلسات المتعلقة بمداولاتها الخاصة وتوضع صور لكل محضر تحت تصرف الطرفين في اقرب وقت ممكن .

المادة العاشرة

أ) للهيئة الحق ، اذا ما رأت ضرورة لذلك ، في ان تعمل على اخذ رأى خبير او خبراء يرجع اختيارهم اليها .

ب) يكون رأى الخبير الصادر بمقتضى الفقرة (أ) من هذه المادة ، اما كتابة ويبلغ الى الطرفين او شفويا امام الهيئة وفي حضور الطرفين ، وفي كلتا الحالتين يكون للطرفين تحت اشراف الهيئة الحق في التعليق على الرأى وفي استجواب الخبير او الخبراء المسئولين عنه .

المادة الحادية عشرة

يجوز للهيئة ، اذا ما رأت ذلك مناسبا ، تعيين مواقع الحدود المتنازع عليها قسما قسما واصدار حكمها عن كل قسم عندما تكون قد اتمت اعداده ، وذلك دون ان تنتظر حتى تكون

E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

المادة السادسة

أ) تنعقد الهيئة لسماع مرافعات الطرفين الشفوية بعد انتهاء الاجراءات الكتابية المنصوص عليها في المادة الخامسة ، وللهيئة ان تقرر الاجراءات والمواعيد الواجب اتباعها في هذا الشأن وذلك مع مراعاة ان يكون لكل من الطرفين فرص متساوية لتسمعه الهيئة في كل من المناقشات الرئيسية والردود .

ب) ويجوز للهيئة ، بموافقة الطرفين ، الاستغناء عن المرافعات الشفوية ،

المادة السابعة

أ) بالاضافة الى ما يعرضه الطرفان عليها فان للهيئة اذا ما رأت فائدة في ذلك ، السلطة في ان تقوم من تلقاء نفسها باستدعاء الشهود (غير حكام الاراضي ذات الشأن) واجراء التحقيقات وزيارة مواقع معينة داخل المنطقة المتنازع عليها .

ويجوز للهيئة ان تنتدب واحدا او اكثر من اعضائها او تعين شخصا او اكثر من غير المتحيزين لسماع مثل هذه الشهادات او لاجراء التحقيقات او القيام بالزيارة المنوه اليها . يعني" بالمنطقة المتنازع عليها" تلك المنطقة المشار اليها في المادة الثانية (ب) من هذه الاتفاقية وجميع الاراضي الاخرى التي تطالب بها كل من البلاد العربية السعودية وابوظبي فيما بين الادعاء السعودي عام ١٩٤٩ . والادعاء المقدم نيابة عن حاكم ابوظبي في مؤتمر الدمام عام ١٩٥٢

ب) تخطر الهيئة كلا الطرفين بمباشرتها لاى من السلطات المبينة في الفقرة (أ) من هذه المادة عندما تقرر ذلك ، ويكون عندئذ لكل طرف الحق في تعيين ممثلين (لايزيد عددهم عن اربعة لزيارة المنطقة المتنازع عليها) وذلك لحضور الاجراء المقرر او لاستجواب اى شاهد تحت اشراف الهيئة او الشخص او الاشخاص المكلفين بالتحقيق ، وفي تسلم اية تقارير عن التحقيقات او الزيارات والتعليق عليها شفويا او كتابة .

جـ) يجوز لكل من الطرفين ان يطلب من الهيئة مباشرة اى من السلطات المبينة في الفقرة (أ) من هذه المادة في شأن اى شاهد معين ، او موقع خاص او موضوعات تحقيق بالذات على انه يجوز للهيئة ان ترفض الموافقة على مثل هذا الطلب اذا ارتأت ذلك .

المادة الثامنة

أ) يجب ان يشمل كل ما يعرضه اى من الطرفين على الهيئة خطيا بيانا بقرر فيه صحة

E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

نظر الهيئة اليها بمقتضى المادتين (٥) و(٦) ، او مما يظهر للهيئة نتيجة لمباشرتها للسلطات المخولة اليها بمقتضى المادة السابعة • وبصفة خاصة – دون ان يكون في ذلك تحديد – ستأخذ الهيئة بعين الاعتبار الامور الاتية ، حينما ترى انها ذات اثر في الموضوع :

أ) الوقائع التاريخية المتعلقة بحقوق حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة العربية السعودية وآبائه واجداده ، وحقوق الحكام الاخرين ذوى الشأن وابائهم واجدادهم •

ب) الولاء التقليدى لسكان المنطقة ذات الشأن •

جـ) التنظيم القبائلي ، وطرق حياة القبائل الساكنة في المنطقة ذات الشأن •

د) ممارسة السلطة واى نشاط اخر في المنطقة ذات الشأن •

هـ) اية اعتبارات اخرى يوجه اى الطرفين نظر الهيئة اليها •

المادة الخامسة

أ) على كل من الطرفين ان يقدم للهيئة في آن واحد ، خلال مدة (٦) شهور من تاريخ تعيينه رئيس الهيئة في اقرب وقت بعد تاليفها ، مذكرة تفصيلية يعرض فيها وجهة نظره في شأن الأراضي والحدود المتنازع عليها والاعتبارات التي يستند اليها •

ب) يكون لكل من الطرفين بعد انقضاء المدة المحددة في الفقرة (أ) من هذه المادة وفي خلال مدة (٦) شهور اخرى ، الحق في ان يقدم للهيئة ردا على المذكرة المقدمة من الطرف الاخر •

جـ) يجوز للهيئة ، اذا ما تراءى لها ذلك ، وبناء على طلب اي من الطرفين تمديد احدى المدتين المشار اليهما في الفقرتين (أ) و(ب) من هذه المادة او كلتيهما •

د) تكون الهيئة مسئولة عن ايصال مذكرة ورد كل طرف الى الطرف الاخر، وعليها اخطار الطرفين بعدد الصور اللازمة •

هـ) باستثناء ما نص عليه في الفقرة (ب) من المادة السابعة او الفقرة (ب) من المادة العاشرة لن تقدم الى الهيئة اية اراء (عروض) مكتوبة بعد رد كل من الطرفين ، الا اذا امرت الهيئة بخلاف ذلك • وفي هذه الحالة يجب التزام القيود التي تقررها الهيئة • واذا اجيز لاحد الطرفين ، بمقتضى هذه الفقرة ، تقديم اى عرض كتابي اخر فسوف يكون للطرف الاخر فرصة للتعليق عليه وتقديم المستندات المؤيدة لتعليقه •

E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

العضوان المذكوران باختيار احدهم اولا • الثالث رئيسا للهيئة • فاذا لم يكتمل تشكيل الهيئة او لم يعين الرئيس خلال مدة (٩٠) يوما من تاريخ اخطار الطرف الذى اجرى تعيين اخر المعينين ، بالتطبيق للفقرة (أ) ، للطرف الآخر ، يجوز لاى الطرفين ان يطلب من رئيس محكمة العدل الدولية القيام بالاختيار او التعيينات اللازمة •

ج) اذا ما توفي احد اعضاء الهيئة او استقال او اصبح عاجزا عن العمل قبل صدور حكم الهيئة تشغل الخلوات بالطريقة المبينة في هذه المادة للتعيين الاول •

د) اذا كان رئيس محكمة العدل الدولية مواطنا تابعا لاحد الطرفين او ممنوعا عن القيام بالعمل المنصوص عليه في الفقرتين (أ) و (ب) من هذه المادة ، يجوز ان يطلب من نائب رئيس المحكمة القيام بالاجراء اللازم ، ويكون التعيين او التولية او الاختيار الذى يقوم به رئيس او نائب رئيس المحكمة بمقتضى هذه المادة نهائيا وملزما للطرفين •

المادة الثانية

يطلب من الهيئة ان تقرر •

أ) موقع الحدود المشتركة بين البلاد العربية السعودية وابوظبي ، فيما بين الخط الذى طالبت به الحكومة العربية السعودية في سنة ١٩٤٩ والخط المطالب به باسم ابوظبي في مؤتمر الدمام في سنة ١٩٥٢ •

ب) السيادة في المنطقة الداخلة في دائرة مركزها قرية البريمي ويمر محيطها غير نقطة تلاقي خط العرض ٢٤ درجة و ٢٥ دقيقة شمالا مع خط الطول ٥٥ درجة و ٣٦ دقيقة شرقا •

المادة الثالثة

يمثل كل من الطرفين إمام الهيئة بوكيل يكون مسئولا عن الاجراءات فيما يخص ذلك الطرف ، ويجوز ان يعاون الوكيل من يراه هذا الاخير لازما من المستشارين والموظفين •

المادة الرابعة

تنتظر الهيئة ، اثناء مباشرتها اجراءاتها وفي اعدادها لحكمها ، بما يجب من الرعاية الى جميع اعتبارات القانون والواقع والانصاف ، ذات الاثر في الموضوع ، مما يوجه الطرفان

E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

بسم الله الرحمن الرحيم

اتفاقية تحكيم

مقدمة

ان حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندة الشمالية وحكومة المملكة العربية السعودية ،

بالنظر لوجود نزاع فيما يتعلق بموقع الحدود المشتركة بين البلاد العربية السعودية وابوظبي ، وفيما يتعلق بالسيادة في واحة البريمي ،

وحيث ان ابوظبي دولة تحمل حكومة المملكة المتحدة مسئولية تدبير علاقاتها الخارجية ،

وحيث ان سمو السلطان سعيد بن تيمور قد عين حكومة المملكة المتحدة لتقوم نيابة عنه بالتفاوض وعمل الاجراءات لاجل تسوية النزاع فيما له علاقة باراضي واحة البريمي التي يطالب بانها تخص مسقط وعمان ،

وبالنظر لانه ثبت عدم امكان حل النزاع بطريقة المفاوضات المباشرة ،

ولان الرغبة مع ذلك تتجه الى ايجاد حل دائم بالطرق السلمية تمشيا مع ميثاق الامم المتحدة ومع الصداقة التقليدية والنية الحسنة اللتين قامتا بينهما طويلا ،

قد قررتا لذلك احالة النزاع على هيئة تحكيم مستقلة وغير متحيزة ،

ولهذا الغرض اتفقتا على ما يلي : ،

المادة الاولى

تتكون هيئة التحكيم من خمسة اعضاء يجرى اختيارهم كما يلي :

أ) يعين كل من الطرفين في هذه الاتفاقية عضوا واحدا في الهيئة فاذا تعذر على احد الطرفين تعيين العضو الخاص به خلال (٦٠) يوما من التاريخ الذى تصبح فيه هذه الاتفاقية نافذة المفعول ، يجوز للطرف الاخر ان يطلب من رئيس محكمة العدل الدولية اجراء هذا التعيين .

ب) يتم اختيار الاعضاء الثلاثة الاخرين ، الذين لن يكون احد منهم مواطنا تابعا لاحد الطرفين باتفاق العضوين المعينين بموجب الفقرة (أ) من هذه المادة . ويقوم

E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

ومن المفهوم انه لن تجـرى في اية حال من الاحوال اية عمليات للزيت في منطقة البريمي خلال فترة التحكيم •

٦ـ سوف يسرى مفعول هذه الشروط من التاريخ الذى تسرى فيه اتفاقية التحكيم وسيتم الانسحاب المشار اليه في الشرطين الاول والثالث خلال شهر واحد من ذلـــك التاريخ •

٧ـ لغرض تنفيذ الشروط الانفة الذكر فان " منطقة البريمي " تعنى المنطقة الداخـــلة في دائرة يكون مركزها في قرية البريمي ويمر محيطها عبر نقطة تلاقي خط العـــرض الشمالي ٢٤ درجة و٢٥ دقيقة وخط الطول الشرقي ٥٥ درجة و٣٦ دقيقة • ويعنـى " بالمناطق المتنازع عليها " منطقة البريمي وجميع الاراضي الاخرى التي تطالب بهـــا كل من البلا د العربية السعوديـة وابوظبي فيما بين الادعاء السعودي عام ١٩٤٩ ـ والادعاء المقدم نيابة عن حاكم ابوظبي في مؤتمر الدمام عام ١٩٥٢ •

فاذا كانت حكومة صاحب الجلالة توافق ايضا على هذه الشروط فاني اقترح ان يشكل هـــذا الكـتاب مع جواب سموكم البلكي بهذا الخصوص اتفاقا فيما بين حكومتينا ملزما لجميـــــع الاطراف المعنيين • "

ووفقا للاقتراح الوارد في كـتاب سعادتكم فان حكومة حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم تعتبر ان ذلك الكـتاب وهذا الرد يشكلان اتفاقا بين حكومتينا ملزما لجميع الاطراف المعنيين • وتقبلوا يا سعادة السفير تاكيدات المجددة لعظيم تقديرى • "

وزيـر الخارجيـــة

حضرة صاحب السعادة المستر ج • س• بلهام

سـفير صاحبة الجلالـة البريطانيـة / جدة